

Distr.: Limited
23 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، حصة العتيبي (الإمارات العربية المتحدة)، استنادا إلى
مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/73/L.31](#)

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعدد
٢٠١١-٢٠٢٠^(٢) اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود
في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها
٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة
ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج العمل، وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر
استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا
للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٣)، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي
أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٤/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)،
الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) القرار ٢٩٤/٧٠، المرفق.



وإذ تؤكد من جديد الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإتاحة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئية مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(٤) وتشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذاً تاماً، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٥) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبين اتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقرير الخاص المعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية"^(٦) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تنطلق إلى مؤتمر قمة الأمين العام المعني بالمناخ، المقرر عقده في نيويورك عام ٢٠١٩ من أجل تسريع العمل على الصعيد العالمي في سبيل التصدي لتغير المناخ،

وإذ تؤكد من جديد الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر

(٤) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/أ-٢١.

(٥) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٦) "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" هو تقرير خاص أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي والمسارات العالمية ذات الصلة بانبعثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر.

٢٠١٦ في كيتو^(٧)، وإذ تقر بضرورة العمل لدى تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على إيلاء اهتمام خاص للتحديات الحضرية الفريدة والناشئة التي تواجهها أقل البلدان نمواً،

وإذ تشير إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئه التوجيهية^(٨)، وإذ تشير أيضاً إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية، وإذ تقر بأن تنفيذه يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٣١/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨^(٩)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقرارها ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ تشدد على أهمية تنفيذها بالكامل وفي حينها،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(١٠) وعن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة ودعم الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً^(١١)؛

٢ - **تهيب** بأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نمواً ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول^(١٢) ضماناً لتنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة

(٧) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٩) A/73/455، المرفق.

(١٠) A/73/80-E/2018/58.

(١١) A/73/291.

فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٢)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٣) التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس^(٤) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٧)، والخطة الحضرية الجديدة^(٦)؛

٣ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

٤ - **تشير** إلى الاتفاق الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نمواً، وتشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخراً وبرنامج عمل اسطنبول على جميع الصعد، وتشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

٥ - **تؤكد** من جديد احتياج أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهيب بالمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وضمان متابعة ورصد متسقين لتلك الخطط وأن يعمل على تعزيز هذا الدعم؛

٦ - **تسلم** بأن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة سيتوقفان على توافر موارد محلية إضافية كبيرة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتكاملتها، حسب الاقتضاء، بالمساعدة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي، وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تسلمان بالأهمية المركزية لتعبئة الموارد المحلية التي يؤكدتها مبدأ المسؤولية الوطنية؛

٧ - **وتسلم أيضاً** بأن أقل البلدان نمواً قد بذلت جهوداً كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، إلا أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم؛

٨ - **ترحب** بتراجع الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧، وتعرب عن قلقها في الوقت ذاته من كون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لا تزال بعيدة عن بلوغ الهدف المحدد فيما يتراوح بين ١٥,٠ و ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي الذي التزم به العديد من البلدان المتقدمة النمو، على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول وأعيد تأكيده في خطة عمل أديس أبابا، وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان القليلة التي وفّت بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى

(١٢) القرار ١/٧٠.

(١٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

البلدان النامية أو تجاوزتها والتي بلغت أو تجاوزت هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، وتحت جميع البلدان الأخرى على تكثيف الجهود لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود ملموسة إضافية لبلوغ مستهدفات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكرر تأكيد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال حاسماً، وتهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في استهداف توفير ما لا يقل عن ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتؤكد من جديد، في الوقت نفسه، أن أحد الأغراض الهامة لاستخدام التمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو التحفيز على تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

٩ - **تشعر بالتساؤل** إزاء البلدان التي تخصص لأقل البلدان نمواً نسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها؛

١٠ - **ترحب** بالجهود المتواصلة المبذولة لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وأثره وفعاليتها والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال التمويل العام، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها؛

١١ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلاً عنه؛

١٢ - **تلاحظ** أن صادرات أقل البلدان نمواً من السلع والخدمات ازدادت بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧ بعد ثلاث سنوات من النمو السلبي المتواصل، وتعرب عن قلقها من أن حصة الصادرات من السلع والبضائع، التي بلغت ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، لا تزال بعيدة عن الغاية المحددة وهي ٢ في المائة من الصادرات العالمية على نحو ما يدعو إليه برنامج عمل اسطنبول والغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، وتهيب بأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة سرعة التقدم المحرز، بغية بلوغ غايات برنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠؛

١٣ - **تحث** أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها وتلك المتعلقة بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً، وكذلك تقديم المعونة إليها من أجل التجارة، وتؤكد مجدداً التزامها بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، لا سيما لأقل البلدان نمواً، وتسعى جاهدةً إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نمواً وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي، وترحب بالمزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، وتشجع أقل البلدان نمواً على إدماج منظور التجارة في صلب خططها الإنمائية الوطنية؛

١٤ - **تسلم** بأن أقل البلدان نمواً تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها والقادرة على الصمود في مواجهة

الأزمات وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال إجراءات ملموسة، بما يفرضي إلى تعظيم أوجه التآزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

١٥ - **تشدد** على أن أزمة الطاقة الحادة التي تواجهها أقل البلدان نمواً تشكل قيوداً شديداً على التحول الهيكلي فيها وتؤكد أيضاً أن من الواجب إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك طوال عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤ - ٢٠٢٤)، من أجل كفالة تحقيق الهدف المتمثل في استفادة الجميع بحلول عام ٢٠٣٠ من الطاقة الحديثة والمستدامة التي يمكن التعميل عليها والوصول إليها بتكلفة ميسورة وضمان تناول احتياجات أقل البلدان نمواً من الهياكل الأساسية؛

١٦ - **تسلم** بالإمكانات الكبيرة التي يتيحها التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي لتعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي لتحسين الاتصال والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع الأسواق؛

١٧ - **تسلم أيضاً** بأن مسؤولية إبقاء الديون في مستويات يمكن تحمّلها تقع على عاتق البلدان المقترضة، وتقر في الوقت نفسه بأن المقرضين يتحملون أيضاً مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون، وتشير إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، وتشجع الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء وممارسات فضلى بشأن المبادئ التوجيهية لمسؤوليات المدينين والدائنين في إقراض الكيانات ذات السيادة والإقراض منها، استناداً إلى المبادرات القائمة، وتؤكد أن إطار القدرة على تحمّل الدين فيما يخص أقل البلدان نمواً ينبغي أن يراعي على الدوام القيود الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان واحتياجاتها الأطول أجلاً من الاستثمارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

١٨ - **تعرب عن بالغ قلقها** لكون عدد من أقل البلدان نمواً يعاني حالةً مديونية حرجية أو هو معرض بشدة لخطر المعاناة من مثل هذه الحالة^(١٤) ولأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات تدهورت بشدة حيث ارتفعت من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠١٧، وتبرز الحاجة الملحة إلى معالجة مشاكل المديونية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً، وتؤكد ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة ديون أقل البلدان نمواً وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يُفضّل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك فيما يتعلق بالديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء، وتكرر تأكيد التزامها بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعيد تأكيد أهمية الشفافية في إدارة الديون؛

(١٤) انظر صندوق النقد الدولي، تحليل القدرة على تحمّل الدين: البلدان المنخفضة الدخل.

١٩ - **تعرب عن قلقها** من تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦، مع استمرار التركيز على الصناعات الاستخراجية والصناعات المتصلة بها، وتؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات من أجل زيادة تسريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً؛

٢٠ - **تشجع** أقل البلدان نمواً على أن تقوم، وفقاً لخططها وأولوياتها الوطنية وبدعم كامل من شركائها في التنمية، بتطوير قدراتها على تتبع المعاملات المالية وإدارة الضرائب وتنظيم الجمارك وعلى مضاعفة جهودها الرامية إلى خفض التدفقات المالية غير المشروعة بقدر كبير بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل تشمل مكافحة التهرب من الضرائب والفساد من خلال تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية، وتشجع أيضاً الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية الأخرى على المساعدة في دعم هذه الجهود، وفقاً لولاية كل منها؛

٢١ - **تشير** إلى الغاية ١٧-٥ من أهداف التنمية المستدامة التي قررت فيها الجمعية العامة اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتؤكد ضرورة تنفيذها المبكر؛ وتدعو الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى إبقاء مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية العامة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وقدرة هذه البلدان على جذب هذا الاستثمار، وتحيط علماً في هذا السياق بمبادرة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والإطار المتكامل المعزز والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، إلى إرساء برنامج لتنمية القدرات لفائدة أجهزة تشجيع الاستثمار التابعة لأقل البلدان نمواً وتدعو إلى توفير الدعم اللازم لتنفيذ هذا البرنامج؛

٢٢ - **ترحب** بتفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً وبافتتاح مقره الكائن في جبزي، تركيا، فيما يعتبر إنجازاً لأول غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة وهي الغاية ١٧-٨، وتحيط علماً مع التقدير بالمساهمات التي قدمتها بنغلاديش وتركيا والنرويج والهند وبالتعهدات التي قطعتها السودان والفلبين، وتدعو الدول الأعضاء، فضلاً عن المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية إلى بنك التكنولوجيا لضمان تشغيله بفعالية؛

٢٣ - **تعرب عن بالغ قلقها** لأن أقل البلدان نمواً تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب القيود الشديدة التي تحد من قدراتها، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتسرب المياه المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، فضلاً عن زيادة أثارها، مما يشكل خطراً إضافياً يهدد الأمن الغذائي والصحة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعرب عن قلقها لأن النساء والفتيات كثيراً ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى؛

٢٤ - **تسليم** بأن الكوارث، التي يتفاقم العديد منها حدة من جراء تغير المناخ والتي يزداد تواترها وشدتها، تعرقل بشكل كبير التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم أيضا بأوجه التآزر بين تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسلم بأهمية مواصلة تقديم الدعم والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتعزيز القدرة على الصمود، وتشدد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، وتبرز الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتسلم بأن الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تسهم في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تشدد على أهمية تعزيز نظم الحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر بما من أجل التقليل إلى أدنى حد من عواقب الكوارث؛

٢٥ - **تؤكد** أهمية استتباب السلم داخل المجتمعات ومشاركة الجميع فيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير إلى أهداف برنامج عمل اسطنبول المتمثلة فيما يلي: تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات عن طريق تعزيز العمليات الديمقراطية وإقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والانساق والشفافية والمشاركة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والحد من الفساد ووضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٦ - **تسلم** بأهمية تطوير أسواق رأس المال المحلية في أقل البلدان نموا، مما يمكن أن يساعد في توجيه مجموعة متزايدة من المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المنتجة، وتؤكد من جديد الالتزام بتعزيز الدعم الدولي في تنمية أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وتؤكد من جديد التزامها بالعمل على تعزيز بناء القدرات في هذا المجال، بوسائل منها المحافل الإقليمية والأقاليمية والعالمية لتبادل المعارف والمساعدة التقنية وتبادل البيانات، بناء على شروط متفق عليها؛

٢٧ - **تؤكد من جديد** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إدماج إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

٢٨ - **تسلم** بأن هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بإمكانية الحصول على فرص التعلم مدى الحياة وتكافؤ فرصهم في الحصول على تعليم جيد في جميع المراحل، التي تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، فضلا عن التدريب التقني والمهني، وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد عدم إحراز تقدم في سد الفجوات بين الجنسين في إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي ومواصلته وإتمامه، وتسلم بالحاجة إلى مواصلة توفير أماكن ومنح دراسية والطلاب والمتدربين من أقل البلدان نموا، ولا سيما في ميادين العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد، وتشجيع معاهد التعليم العالي، حسب الاقتضاء، على تخصيص أماكن ومنح دراسية من هذا القبيل، وتعزيز الدعم المقدم للمؤسسات فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كل

من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتسلم بأن أقل البلدان نمواً ستستفيد استفادة جمة من تحقيق التنمية المستدامة ومن تسخير كامل مهارات ومواهب سكانها، بمن فيهم النساء والفتيات؛

٢٩ - **وإذ تسلم أيضاً** بأن زيادة المشاركة وتمكين المجتمع المدني والشباب والنساء وتعزيز العمل الجماعي كل ذلك سيساهم في استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٠ - **تؤكد** الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نمواً إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وحيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، وتشدد في هذا الصدد على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر الأطراف الفاعلة على وضع وتنفيذ مزيد من التدابير العملية على الصعيدين الوطني والدولي بصفة عاجلة، وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية وتمكن من التخفيف من آثارها السلبية، وتحمل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر الكوارث، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٣١ - **تؤكد أيضاً** الحاجة إلى التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك عن طريق تعميم مراعاة القدرة على الصمود في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، وبناء القدرة على الصمود من خلال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وسلاسل القيمة، وبناء القدرة على الصمود من أجل خفض آثار الكوارث الطبيعية وتكاليفها؛

٣٢ - **تؤكد كذلك** أهمية تحسين تنسيق وفعالية مبادرات بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود عن طريق الاستفادة من التدابير القائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتصدي لأنواع مختلفة من الكوارث والصدمات، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٧^(١٥)؛

٣٣ - **تشجع** البلدان على أن تضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ وفق الغاية (هـ) من إطار سندي، وتسلم بأهمية تعزيز مواءمة تلك الاستراتيجيات وتكاملها مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، وتسلم بأن وضع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٢٠ هو فرصة لتمتين أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وإطار سندي، وتدعو، في هذا الصدد، إلى أن يتم النظر في موضوع الحد من مخاطر الكوارث في سياق استعراض برنامج عمل اسطنبول ومتابعته؛

٣٤ - **تكرر تأكيد** دعوتها إلى الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة إجراءاتها الوطنية في سبيل تنفيذ إطار سندي بحلول عام ٢٠٣٠؛

٣٥ - **تهنيئ** البلدان التي استوفت شروط الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، وتلاحظ مع التقدير إعجاب عدة بلدان من أقل البلدان نمواً عن التزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠،

(١٥) انظر A/72/270، تقرير الأمين العام بشأن التخفيف من أزمات أقل البلدان نمواً وبناء قدرتها على الصمود.

وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثلة السامية، أن تقدّم على نحو منسق ما يلزم من دعم في هذا الصدد؛

٣٦ - **تقرر** بأن رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً يرمز إلى ما حققه على المدى الطويل من تقدم اجتماعي واقتصادي كبير، بالتغلب على العوائق الهيكلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وي طرح أيضاً العديد من التحديات للبلدان التي يرفع اسمها منها، والتي ما زالت تواجه نقاط ضعف أمام صدمات وأزمات مختلفة؛

٣٧ - **تدعو** أقل البلدان نمواً وشركاء التنمية إلى إدماج استراتيجيات الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات تقديم المعونة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تنويع مصادر التمويل؛

٣٨ - **تلاحظ مع التقدير** أن بعض الشركاء في التنمية منح بعض المزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى البلدان المرفوعة من تلك الفئة، مراعاةً للتحديات التي تواصل هذه البلدان مواجهتها، وتدعو شركاء التنمية جميعاً إلى تعزيز دعمهم لرفع البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وانتقالها السلس لتقليل إمكانية تعثر المسار الإنمائي للبلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من هذه الفئة والبلدان التي رُفعت منها حديثاً؛

٣٩ - **تدعو** أقل البلدان نمواً التي تستوفي شروط الرفع من فئة أقل البلدان نمواً أن تنشئ آلية تشاورية، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، لإعداد استراتيجية الانتقال في أقرب وقت ممكن، وذلك بإشراك جميع المانحين وأصحاب المصلحة المعنيين؛

٤٠ - **تسلّم** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفاءة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتقديم دعم منسق تنسيقاً جيداً لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤١ - **تحيط علماً** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نمواً بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعماً لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر أيضاً دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس؛

٤٢ - **تشير** إلى الفقرة ١٥٧ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ التي تناول عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة عن أقل البلدان نمواً من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الإجراءات اللاحقة، وتقرر أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢١ لمدة لا تزيد عن خمسة أيام عمل على أن يقام على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وتكون ولايته على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية لبرنامج العمل، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والقيود التي صودفت وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛

(ب) تحديد السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتيجة التقييم وكذلك التحديات الجديدة والناشئة والفرص والوسائل اللازمة للتصدي لها؛

(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً الذي أعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي؛

(د) حشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح أقل البلدان نمواً إضافة إلى الموارد المحلية، والقيام، في هذا الصدد، باستحداث واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على الصعد كافة؛

٤٣ - **تقرر** أن تدعو لجنة تحضيرية حكومية دولية إلى الانعقاد مع اقتراب نهاية عام ٢٠٢٠ و/أو في أوائل عام ٢٠٢١ في إطار اجتماعين اثنين على الأكثر لا تزيد مدة كل واحد منهما عن خمسة أيام؛

٤٤ - **تقرر أيضاً** أن تتخذ في دورتها الرابعة والسبعين قراراً بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر، وتاريخ ومكان انعقاده، ومكان اجتماعات اللجنة التحضيرية ومدتها ومواعيد انعقادها؛

٤٥ - **تقرر كذلك** أن يسبق اجتماع اللجنة التحضيرية اجتماعان تحضيريان إقليميان، لا تزيد مدة كل واحد منهما عن ثلاثة أيام، يُعقد أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويُعقد الآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في سياق الدورات السنوية العادية لكل لجنة، وستدعم هذين الاجتماعين الإقليميين أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة تتم على المستوى القطري؛

٤٦ - **تشدد** على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاماً بالغ الأهمية في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وتهيب بحكومات أقل البلدان نمواً أن تقدم تقاريرها في موعدها؛

٤٧ - **تؤكد** ضرورة أن يُعقد المؤتمر وأنشطته التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي يقترحه الأمين العام لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وأن ينظم بأكثر ما يمكن من الفعالية والكفاءة؛

٤٨ - **تقرر** أن يكون مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية جهة التنسيق المعنية بالتحضير للمؤتمر، وفقاً للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، من أجل ضمان التحضير الفعال له وتعبئة وتنسيق المشاركة النشطة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

٤٩ - **تشجع** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ومؤسسات

بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى، كل في نطاق ولايته، أن تقدم الدعم اللازم وأن تسهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بصورة نشطة؛

٥٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، حسب الاقتضاء، المشاركة الكاملة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ولا سيما في الأعمال التحضيرية على الصعيدين القطري والإقليمي؛

٥١ - **تشجع بقوة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية دعماً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية والعملية التحضيرية للمؤتمر، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٥٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل اسطنبول، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة"؛

٥٣ - **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وما تقدمه من قيمة مضافة، يتناول كلا من البلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعَ اسمها منها حديثاً، ويشمل تدابير الدعم الجديدة والمخصصة المراد بها مساعدة البلدان التي رُفِعَ اسمها من هذه الفئة في الماضي قديماً على مسار التنمية والمبادرات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان خلال عملية رفعها من فئة أقل البلدان نمواً.